

بيان صحفي

ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تم تعديل التشريع الجديد في جمهورية قرغيزستان

وفقا لإذاعة سبوتنيك، تم إجراء عدد من التعديلات على القانون الجنائي لجمهورية قرغيزستان بخصوص رسوم الغرامات. فعلى سبيل المثال: من يبصق في الأماكن العامة، تُفرض عليه غرامة قدرها ٥٥٠٠ سوم قرغيزي (حوالي ٨٠ دولاراً). ومن يحرق القمامة أو يتركها تفرض عليه غرامة قدرها ٥٥٠٠ سوم قرغيزي. ومن يترك غطاء الصرف الصحي مفتوحا تفرض عليه غرامة قدرها ٥٥٠٠ سوم قرغيزي، ومن انتهك الاستقرار العام تُفرض عليه غرامة قدرها ٥٥٠٠ سوم قرغيزي... وقد زادت جميع العقوبات عشرة أضعاف تقريبا.

كما تم رفع الغرامات على أصحاب السيارات والسائقين من ١٠٠٠ إلى ٤٥٠٠٠ سوم قرغيزي. ومن المتوقع أن يتم إطلاق المشروع تحت عنوان "المدينة العاقلة" من خلال جمع أقصى قدر من المال من الشعب. ويتضمن هذا المشروع وضع كاميرات المراقبة في وسط المدينة لإجراء المراقبة ووضع نظام التسجيل. وتقوم بذلك شركة واحدة مختارة من بين الشركات عن طريق المناقصة. ونتيجة لذلك، يتم التسجيل لكل عمل "إجرامي" في أجهزة الكمبيوتر المركزية، ويتم فرض قدر كبير من الغرامة على المواطنين، كما يُستخدم ذلك حاليا في عدد من البلدان المتقدمة اقتصاديا مثل الاتحاد الأوروبي وجورجيا وروسيا.

ولكن حين ننظر إلى المستوى المعيشة لمواطني قرغيزستان وتنفيذ هذه المشاريع سنجد أن استخدامها لا يكون بسيطا. أي أن الحد الأدنى لمستوى معيشة سكان قرغيزستان هو ٤٧٠٠ سوم! ومعاشات المسنين ليست أكثر من ذلك! ومتوسط الرواتب الشهرية وصل إلى ١٥٠٠٠ سوم في السنة الجارية. عدد العاطلين عن العمل في مستوى قياسي بالنسبة للمستوى العالمي. وخلافا للدول الأوروبية، فإن الدولة القرغيزية لا تعتبر مشكلة توظيف كل مواطن من ضمن واجباتها. إن غالبية سكان آسيا الوسطى لا يعملون في وظائف رسمية في الدولة. والشعب نفسه يكسب لقمة عيشه بصعوبة. لكن المسؤولين في النظام لا يعتبرون أن على كاهلهم توفير أمكنة العمل للرعية وكسبها، نظرا لانخفاض مستوى المعيشة.

إن حكومة قرغيزستان فخورة بحماقة لإجرائها عددا من التعديلات المذكورة أعلاه! ولكن كان واجبا عليها أن تؤدي حق الرعية قبل أن تطلب منهم دفع غرامة مالية... إن الواجب على الحاكم أن لا يهنا في عيشه قبل أن يهنا المحكومون في عيشهم... عندما حدثت المجاعة في زمن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد (خَلَفَ عمر في عام الرمادة أن لا يأكل إدامًا حَتَّى يَنْكَشِفَ، عَنِ النَّاسِ فَلِذَلِكَ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أخرجه أبو بكر الشيباني في كتابه الأحاد والمثاني... وكان ﷺ يوصي ولاته بذلك، فقد كتب إلى عتبة (أما بعد فأشبع من قبلك من المسلمين في رحالهم مما تشبع منه في رحلك) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى.

إن الحكومة مسؤولة عن رعيته! أولاً تقوم بواجباتها ثم تطلب من شعبها أن يلتزم القانون! لم تنتظر السلطات القرغيزية إلى إجراء العقوبات المذكورة أعلاه من منظور منع الجرائم أو ازدهار الناس! بل الغرض من هذه الغرامات هو استكمال الخزانة، التي أصبحت فارغة نتيجة إجراءات الحكومة السياسية والاقتصادية غير المتوازنة! يوجد مقولة "لا تمدّ رجلِك أكثر من سعة لحافك"، أي قد تبنت الحكومة هذا المشروع قبل أوانه، بل وبإجرائه سيزداد الفساد، وستمتنع الأجهزة الأمنية والمسؤولون والنظام القضائي ببيئة إجرامية سهلة لكسب المال فوق القانون. وسيستخدمون الدستور كسلاح للفساد، وبالتالي سيزداد استياء الناس... ومن أجل منع ذلك سترفع الحكومة المعاشات والأجور قليلاً، لكن نظرا إلى أن أكثر من نصف السكان عاطلون عن العمل ويعانون في الخارج لكسب المال، سيتضح أن الحكومة قد خدعتنا مرة أخرى!

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في قرغيزستان